

أزمة نظام النقد الدولي

د. إسكندر النجار

فشله' المتكرر في كبح جماح التضخم . وثمة عامل هام ثالث ساهم في انهيار النظام ، الا وهو التغيرات الهيكلية التي الت بالعالم ، الامر الذي جعل من غير المعقول قبول نظام الدولار وسعر صرفه الثابت .

هذا واننا اذ نتناول بالبحث العيوب الرئيسية في النظام ، والسياسات الوطنية ، والتغيرات الهيكلية ، انما نحاول القاء بعض الضوء على التغيرات او التعديلات التي يجب ان تجري على النظام اذا اريد له ان يستمر بصورة او باخرى .

العيوب الرئيسية في النظام

تعارض مبادئ النظام :

ان المبادئ موضع البحث تشمل سعر الصرف الثابت وحرية حركة رأس المال قصير الاجل واستقلال السياسة الوطنية النقدية . وسنستعين بحركة رأس المال قصيرة الاجل خلال السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧١ للتدليل على تعارض هذه المبادئ .

لقد ادى اتباع الولايات المتحدة الاميركية لسياسة نقدية انكماشية لكبح جماح التضخم

لقد تزايد الاهتمام باصلاح نظام النقد الدولي اثر اعلان الولايات المتحدة الاميركية توقفها المؤقت عن تحويل الدولار الى ذهب ، في ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ ، اذ كان ذلك الاعلان ايدانا بانهايار نظام النقد الحالي المرتكز على معيار الذهب والدولار (Gold - Dollar System)

وقد نجم عن هذا التطور الخطير اضطراب في الاسواق النقدية العالمية ، وعدم استقرار اسعار العملات الدولية (١) ، الامر الذي حدا بوزراء مالية الدول العشر الصناعية الكبرى الى المسارعة لاتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من شيع الفوضى في العلاقات النقدية الدولية (٢)

ان هذا الحدث لم يكن بالامر غير المتوقع ، فقد نادى العديد من الاقتصاديين بضرورة اصلاح النظام (٣) وليس من الصعب التدليل على حاجة النظام الى الاصلاح ، اذ انه يحتوي على عيوب اساسية تتمثل أهمها ، في تعارض مبادئ النظام ، وفي جهاز التعديل ، وفي اسلوب تغيير اسعار الصرف ، وفي طريقة خلق الاحتياطي او السيولة الدولية ، ومن ناحية اخرى لم تكن السياسات الوطنية متسقة مع النظام ، مثال ذلك

دكتور اسكندر مصطفى النجار استاذ الاقتصاد الدولي - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت .

(١) من الدول التي عومت عملاتها ، بريطانيا ، المانيا الغربية ، هولندا ، بلجيكا ، ايطاليا والدول الاسكندنافية ، بينما عومت فرنسا الفرنك للعملات الرأسمالية فقط .

(٢) لقد اجتمع وزراء مالية الدول الصناعية الكبرى العشر ، في واشنطن في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ لمناقشة الاجراءات التي يجب اتخاذها لمجابهة الوضع النقدي المضطرب . وقد تمخض اجتماعهم عن اتفاقية السميثونيان (The Smithsonian agreement) واهم ما ورد فيها ،

١ - تخفيض سعر تعادل الدولار بنسبة ٧.٨٩٪ .

ب - تصحيح اسعار تعادل العملات الرئيسية الاخرى ، فمنها ما خفض ومنها ما رفع .

ج - السماح لسعر الصرف بالتقلب بحرية في حدود $\pm 2\%$ من سعر التعادل بدلا من النسبة السابقة البالغة $\pm 1\%$.

د - موافقة الولايات المتحدة على الغاء ضريبة الواردات التي فرضتها مؤخرا (١٠٪) .

(٣) من اهم المبادئ باصلاح النظام الدكتور روبرت تريفيثن .
انظر : Triffin, R. Our International Monetary System: Yesterday, Today, And Tomorrow (New York: Random House, Inc., 1968).

ومن ناحية أخرى تستطيع الدولة ان تبقى على حرية حركة رأس المال ، وعلى سياستها النقدية المستقلة ، لكن عليها ان تسمح بتعويم عملتها كي تتفادى فقدان السيادة على عرض نقودها ، وبالتالي تحييد سياستها النقدية من جراء تدفق رؤوس الاموال الاجنبية . واخيرا فان الدولة تستطيع الحفاظ على ثبات سعر الصرف وكذلك استقلال السياسة النقدية الا انه يجب فرض الرقابة على حركة رأس المال .

ويتضح اساس التعارض بين الثلاثي المتقدم بجلاء عندما نتحرى المعنى الذي تنطوي عليه حرية حركة رأس المال وثبات اسعار الصرف . ان ذلك يعني بان العالم - عالم الدول الصناعية على الاقل - قد تحول في الواقع الى منطقة عملة واحدة . وحيث انه لا يمكن لفروع البنك المركزي في الدولة الواحدة ان تتبع سياسات نقدية مستقلة ، فبالمثل لا يمكن ان يكون هناك سياسات نقدية مختلفة ، من شأنها تباين اسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والمانيا وانجلترا على سبيل المثال .

من الواضح اننا نقف ازاء عيب جسيم في النظام النقدي نفسه . فالاسس التي يرغب التوفيق بينها ، لا يمكن ان تتفق وبعضها البعض احيانا . وقد يعترض البعض ، بأنه كان من الممكن تجنب نتائج المازق الذي وقع به النظام النقدي ، وذلك باللجوء الى السياسة النقدية . ورغم سلامة هذه الحجة ، الا انها تتعارض مع مبادئ النظام التي تفترض استقلال السياسة النقدية (٦) .

جهاز التعديل :

ان جهاز تعديل ميزان المدفوعات لم يؤد المهمة المرجوة منه بصورة مرضية . فقد استمر - ولفترة طويلة - فائض ميزان مدفوعات بعض الدول بالتصاعد بينما تضخم عجز البعض الآخر . وقد صاحب تغيير اسعار الصرف ،

في اواخر الستينات الى ارتفاع اسعار الفائدة الى مستويات لم يسبق لها نظير . وقد ترتب على ذلك اجتذاب رؤوس الاموال قصيرة الاجل الى الولايات المتحدة الاميركية للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع . الا ان نجاح السياسة الاقتصادية الاميركية في التخفيف من حدة التضخم ادى الى اتباع سياسة نقدية توسعية وكان من جراء ذلك انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة في نوفمبر سنة ١٩٧٠ . وقد ترتب على ذلك نزوح رؤوس الاموال قصيرة الاجل الى الدول الصناعية الاخرى ، حيث سعر الفائدة أكثر ارتفاعا نسبيا كالمانيا الغربية مثلا (٤) .

وقد عكس تدفق رؤوس الاموال هذا ، اول الامر . التفاوت في اسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والدول الصناعية الاخرى ، الا ان قيام المضاربة ادى الى تقاوم حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل . وقد وجدت المانيا الغربية نفسها في موقف لا تحسد عليه ، اذ هدد تدفق رؤوس الاموال اليها سياستها الرامية لمجابهة التضخم بالقتل . ولانقاذ سياستها هذه كان عليها ان تختار بين التضحية بثبات سعر صرف المارك او التخلي عن سياسة حرية حركة رؤوس الاموال قصيرة الاجل . وقد اختارت السبيل الاول فعومت المارك (٥) .

ان تسلسل الاحداث المتقدم يوضح حقيقة هامة ، تلخص في انه لا يمكن ان يكون سعر الصرف ثابتا ، وحركة رأس المال حرة وفي الوقت نفسه تكون السياسة النقدية مستقلة . وقد بينت احداث السنوات ١٩٦٩ - ١٩٧١ ان أحد هذه المبادئ الثلاثة يجب ان يكون معتمدا في منهجه على ظروف المبدأين الاخرين . فالدولة مثلا تستطيع ان يكون سعر صرفها ثابتا ، وان تكون حركة رأس المال حرة ، غير مقيدة ، الا انه يجب عليها في هذه الحالة اتباع سياسة نقدية من شأنها ابقاء حركة رأس المال ضمن حدود معينة . أي أن السياسة النقدية لا يمكن أن تكون مستقلة .

(٤) انظر : IMF Surveys, Dec. 1968-Sept. 1971, Washington, D.C., International Monetary Fund.

(٥) يجدر بنا ان نشير هنا الى ان النظام كما تبلور في ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ ، قد ابتعد كثيرا عن نظام برتون وودز وذلك فيما يتعلق بالدور الخاص للدولار ، ودرجة ثبات اسعار الصرف وحرية رأس المال دوليا .

(٦) انظر : Snider D.A. Introduction To International Economics, Chap. 18 (Homewood, Ill. : Richard Irwin, Inc., 1971).

الناجم عن الاختلال ، اضطراب في الاسواق النقدية ، واشتداد حركة المضاربة بالاضافة الى الحاق خسارة او تحقيق كسب للسلطات النقدية .

ان الدولة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها تستطيع ان تتبع احد اسلوبين ، اما تعديل المدفوعات او الاستمرار في تمويل العجز . الا ان لكل منهما تكلفة . وتمثل تكلفة الاسلوب الاول في اضطراب الاسواق المحلية ، وفي توزيع الدخل وفي قيم الاصول المختلفة . بينما تتمثل تكلفة ثانيهما في حيازة الاحتياطيات اللازمة او في اقتراضها على سبيل المثال . وقد ادت عدم كفاية جهاز التعديل بغالبية الدول الى اعتبار تكلفة التمويل اكبر من تكلفة التعديل التعديل (٧) .

ومن ناحية اخرى يبدو ان هناك اجماعا اليوم ، على ان عملية التعديل تعني تغيير اسعار الصرف . وهذا الامر لم يكن صحيحا دائما ، وحتى في الآونة الحالية ، فان تغيير اسعار الصرف ليس الاسلوب الوحيد . وقد كان جهاز تعديل نظام الذهب يمثل المفهوم الاصلي لعملية التعديل في النظام الحالي . فاتبعت الدول سياسات توسعية او انكماشية ان حدث فائض او عجز في موازين مدفوعاتها . الا انه يترتب على ذلك عدم تناسق في توزيع عبء التعديل . اذ ينجم عن ذلك حدوث تضخم في دول الفائض وبطالة في دول العجز . وان استطاعت دول الفائض حصر توسعها ، فان العبء بأكمله يقع على دول العجز (٨) .

ان عدم التناسق في توزيع عبء التعديل يمكن تحمله اذا لم يكن الاختلال كبيرا وكان لفترات وجيزة . الا ان حجم الاختلال أخذ بالازدياد وطال امده حيث ازدادت حدة التضخم . وهكذا اصبح تغيير اسعار الصرف الاسلوب العام لعملية التعديل .

وبالاضافة الى ذلك لم يكن السلوك الهادي انتهجه السياسات الوطنية في مختلف الدول عاملا مساعدا لجهاز التعديل . ويمثل ذلك في التسامح المتزايد لمعدلات التضخم المتصاعدة . وتعتبر هذه الحقيقة بمثابة العامل الحاسم في تغيير مفهوم التعديل من عملية تتم من خلال اتباع سياسة توسعية او انكماشية في ظل سعر صرف ثابت ، الى عملية تتم من خلال تغيير اسعار الصرف . اذ لا يمكن لجهاز التعديل الكلاسيكي ان يؤدي دوره حيث مستوى الاسعار يتراجع ارتفاعا من صفر الى ما يقارب ١٠ ٪ .

وقد كان للاتجاهات الجديدة للسياسات المحلية آثار بعيدة على جهاز التعديل . فقد اصبحت السياسات الاقتصادية اكثر تطبعا . فامتد نشاط الحكومة بحيث شمل قطاعات اكثر . مخلفا بذلك حيزا ضيقا من السوق الحر لعملية التعديل السولية ، الامر الذي حد من فاعليتها . وهذا يوضح ايضا اسباب التزايد المضطرد في قصور جهاز التعديل (٩) .

تغيير اسعار الصرف :

ان عيب نظام برتون وودز - فيما يتعلق بتغيير اسعار الصرف - انه لم يحتط كما ينبغي للتضخم . فقد قصر تغيير اسعار الصرف على حدوث الاختلال الاساسي فقط . اذ كان على الدول ان تبذل جهدها لاعادة التوازن لمدفوعاتها قبل اللجوء الى تغيير اسعار الصرف . لكن مثل هذا الاسلوب ينسجم مع عالم يكون فيه استقرار مستوى الاسعار هو القاعدة ، بينما يكون الاستثناء هو التضخم . وفي مثل ذلك العالم ، يتوقع عادة ان تحاول الدولة - ان حصل اتجاه تضخمي - ان تقوم بمجهود خاص للعودة بمستوى الاسعار الى الاستقرار . وهذا مغاير لما يحدث في عالم اليوم . فالمتوقع ان كان هناك اتجاه تضخمي ان تسمح الدول للتضخم بالاستمرار ، لكن بمعدل ابطأ .

(٧) انظر : Scitovsky, T. Money & The Balance of Payments, Chap. 8 (Chicago : Rand McNally & Co., 1969).

(٨) انظر : Sodersten, B. International Economics, Chap. 16 (New York: Harper & Row, 1970).

(٩) انظر : Tinbergen, J. Economic Policy: Principles And Design, Chaps, 4 & 8 (Amsterdam : North-Holland Publishing Co., 1967).

المناسب . وسواء اعتبرنا هذا التطور ناتجا عن سوء ادارة النظام ، او عن عيب في النظام نفسه ، فانه ادى الى وقوع العالم في مأزق لا بد من العمل على تخليصه منه .

مشكلة السيولة :

ان توفر الثقة في القيمة الحالية والمستقبلية للعملة امر هام جدا ، اذ ان انعدام الثقة يحد من التعامل بها (١٢) . ومن اهم اسباب انعدام الثقة ، العجز المتواصل في ميزان المدفوعات .

ان مشكلة تريفلن (Triffin Dilemma) تعتبر نقطة بداية تركيز النقاش على عيوب نظام المدفوعات ، الذي ابتدأ قبل اكثر من عشر سنوات ، فقد وجد حينئذ ان توفير السيولة الدولية يعتمد كثيرا على عجز ميزان المدفوعات الامريكية . ومن ثم فان تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الامريكي سيقصر الى حد كبير من نمو الاحتياطيات الدولية . ومن ناحية اخرى ، فان العجز المستمر في ميزان المدفوعات الامريكي سيضعف مركز الدولار كعملة احتياطي رئيسية . يضاف الى ذلك ان جعل السيولة تعتمد في حجمها على ميزان المدفوعات الامريكي يجعل النظام عرضة للاضطراب (١٤) .

الا ان ازدياد حجم التجارة الدولية بالاضافة الى قصور انتاج الذهب عن الايفاء بالحاجة المتزايدة للسيولة الدولية ، اديا الى زيادة الاعتماد على الدولار . اذ كان نصيب الذهب من الزيادة في الاحتياطيات النقدية الدولية يقل عن النصف خلال السنوات السابقة لايقاف الولايات المتحدة الامريكية تحويل الدولار الى ذهب (١٥) .

ان مسئولية وقوع نظام بروتون وودز في هذا المأزق لا تقع على عاتق مؤسسي النظام . فمع انهم قصروا تغييرات اسعار الصرف على حدوث اختلال اساسي ، الا انهم لم يضعوها بعيدا عن متناول السياسة العادية . وبالإضافة الى ذلك ، فقد كان كينز اكثر اهتماما بما اعتبره المشاركة العادلة في تحمل عبء الاختلال بين دول الفائض ودول العجز (١٠) . انما الذي ادى الى ان يصبح النظام اكثر جمودا ، على الرغم من ازدياد الحاجة التي توفر المرونة النسبية فيه ، بسبب التضخم المتصاعد ، هو تزايد حرية حركة رأس المال قصير الاجل . ادى ذلك الى اعتبار تغيير اسعار الصرف حدثا يتهدد استقرار الاسواق النقدية العالمية ، وبالتالي نظام النقد الدولي ولذا عمل على تأجيله اطول مدة ممكنة (١١) .

الا انه ينتج عن التأجيل احد امرين ، (١) اما ان يأخذ جهاز التعديل التلقائي بالعمل من خلال انخفاض مستوى الاسعار والدخل ، مؤديا الى انخفاض معدل النمو وتقشي البطالة او (٢) ان تفرض الرقابة على المدفوعات ، وهذا وتعارض معظم الدول الامر الاول بينما لا يتفق الاسلوب الثاني مع مبادئ الصندوق . كما ان اللجوء الى تغيير سعر الصرف كمنفذ اخير ، قد يأتي متأخرا ، بحيث تكون الاضرار المترتبة عن العجز قد تراكمت ، واتسعت هوة الاختلال في الميزان ، الامر الذي يقتضي تخفيض سعر الصرف بمعدل اكبر مما كان ينبغي لو خفض في المقام الاول . يضاف الى ذلك ان التأخير في تخفيض سعر الصرف يؤدي الى زيادة الضغط على الميزان نتيجة اشتداد حركة المضاربة (١٢) . ومن شأن ذلك تعقيد مشكلة اختيار سعر الصرف

(١٠) انظر : Keynes, J.M. «Proposals By British Experts For An International Clearing Union,» Reproduced in Proceedings and Documents of the United Nations Monetary and Financial Conference, Vol. II (Washington, D.C. : US Government Printing Office, 1948), pp. 1548-73.

(١١) مثال ذلك تأخير تخفيض سعر تعادل الجنيه الاسترليني ، الذي خفض في ١٨ نوفمبر ١٩٦٧ ، وكذلك الفرنك الفرنسي الذي خفض بعد مماطلات طال امدها سنة ١٩٦٩ . والبلغ مثال بالطبع هو الظروف المحيطة بتخفيض سعر تعادل الدولار .

(١٢) لقد بلغت حركة المضاربة اشدها خلال الفترة السابقة لتخفيض الدولار في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٧١ واستمرت الى ما بعد التخفيض الثاني للدولار الذي تم في ١٢ فبراير سنة ١٩٧٢ ، لفترة وجيزة .

(١٣) ان مشكلة الثقة تعتبر مشكلة سيولة قصيرة الاجل .

(١٤) انظر : Triffin, R. Gold And The Dollar Crisis (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1966) (١٥) انظر : IMF. International Financial Statistics, Jan. 1965-July. 1971. Washington, D.C., International Monetary Fund.

ان العجز الذي لازم ميزان المدفوعات الامريكي منذ سنة ١٩٥٨ ، ازداد تفاقمه . وقد ترتب على ذلك تقلص ما لدى الولايات المتحدة الامريكية من ارصدة ذهبية ، اذ بلغت قيمتها حوالي ١٣٢ بليون دولار سنة ١٩٦٦ و ١٠٢٢ بليون دولار في الربع الثالث من سنة ١٩٧١ . بينما بلغت قيمة التزاماتها الاجنبية في التاريخين المذكورين ١٤٩ بليون دولار و ٤٥٣ بليون دولار على التوالي . وقد ادى ذلك الى تدهور الثقة في الدولار . ومن ثم تزايد الضغط على الولايات المتحدة الامريكية كي تحقق التوازن في ميزان مدفوعاتها . وقد ترتب على ذلك ، بالإضافة الى توقع تخفيض سعر تعادل الدولار وتفاوت اسعار الفائدة بين الولايات المتحدة الامريكية واوروبا ، خروج رؤوس الاموال قصيرة الاجل من الولايات المتحدة الامريكية الى اوروبا . وقد تزايد حجمها بسبب اشتداد حركة المضاربة ، بحيث لم تعد الارصدة الذهبية الامريكية تكفي لشبه تحويل . فأعلنت الولايات المتحدة الامريكية ايقاف تحويل الدولار الى ذهب في ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ (١٦) . وبذلك تكون نبوءة تريفن قد تحققت . وهذا يقودنا الى ان نستخلص بأن خلق الاحتياطيات او السيولة الدولية يجب ان يكون قائما على اساس سليمة . وانه يجب تقليص دور الدولار في نظام المدفوعات الدولية .

السياسات الوطنية

والآن ما هي العوامل التي ادت بعيوب النظام الى انتاج احداث سنة ١٩٧١ ؟ تتمثل تلك العوامل في التغيرات الهيكلية وفي فشل السياسات الوطنية ، اذ ان لكل منهما دورا في ذلك . فنادرا ما كان التفاوت في اسعار الفائدة بين الولايات المتحدة الامريكية ودول اوروبا الصناعية كبيرا ، بالقرن الذي كان عليه خلال السنوات ١٩٦٨ - ١٩٧٠ . فقد كان التفاوت في اسعار الفائدة ضئيلا في معظم الاحيان .

ويرجع ذلك الى حدوث الدورة الاقتصادية في الدول الرئيسية في آن واحد تقريبا ، بمعنى ان تعارض مراحل الدورة الاقتصادية في الماضي كان امرا نادرا ، وان حدث فلم يكن بنفس الدرجة من الشدة (١٧) . ويبدو ان تعارض مراحل الدورات الحالي سيكرر حدوثه ، وذلك لان الولايات المتحدة الامريكية لم تعد تملك ذلك الوزن الاقتصادي الذي يقرر حالة العالم الاقتصادية . ومن الواضح ان هذا تغير هيكلي في العالم ، لا يمكن اعتبار النظام او السياسة الوطنية مسئولة عنه . وحيث ان احتمال عودة الولايات المتحدة الامريكية لتبوء مكانتها الاقتصادية السابقة امر غير مؤكد ، فانه ليس من السهل تحديد مغزى ذلك بالنسبة للنظام .

هذا ويعكس اتساع الفروق في اسعار الفائدة ، فشل السياسات الوطنية ايضا . فقد زاد من حدة اثر التضخم ، على اسعار الفائدة وحركة رأس المال ، الصيغة التي اتسمت بها السياسة النقدية في الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت . فحين يصبح هدف السياسة النقدية السيطرة على عرض النقود بدلا من اسعار الفائدة ، يكون من المتوقع اتساع تقلبات اسعار الفائدة ، وهذا ما حدث بالفعل . ومن ثم فان فشل السياسة الوطنية ، المتمثل في المعدلات المرتفعة للتضخم بالإضافة الى التقلبات الكبيرة وغير العادية في اسعار الفائدة قد ساهم في خلق احداث سنة ١٩٧١ .

الا ان السياسة الوطنية لا تقتصر على السياسة النقدية فقط ، بل تشمل السياسة المالية ايضا . وقد فشلت السياسة الاخيرة هذه في تأدية دورها . فبدلا من ان تساهم في حل المشاكل ، اصبحت السياسة المالية الجرز الرئيسي من المشكلة . ان التضخم قد حدث في اغلب الاحيان بسبب الافتقار الى السياسة المالية الحكيمة ، اكثر منه بسبب قصور السياسة النقدية . فالقول بأن السياسة النقدية مسئولة عن جميع انواع التضخم لانه يتحتم عليها في

(١٦) انظر : IMF Suveys Jan. 1970 - Sept. 1971.

(١٧) انظر : Hansen, H.H. Business Cycles And National Income, Parts 1, 4 & 5 (New York : W. W. Norton & Co., Inc., 1964).

النهاية تمويل العجز المالي يعتبر نوعاً من عدم الإدراك الكامل للطبيعة السليمة للضوابط : فإذا كان على السياسة النقدية أن تضبط الاقتراض الخاص فإن الاقتراض العام تضبطه السياسة العامة (١٨) . إلا أن السياسة النقدية قد تركت في معظم الدول وفي الكثير من الأحيان لتجاوبه التضخم بمفردها . وبالطبع لا يمكن للسياسة النقدية وحدها أن تؤدي المهمة المرجوة على الوجه الأكمل .

ونلاحظ هنا التفاعل الواضح بين فشل السياسة الوطنية مع أحد عيوب النظام (عدم توافق ثبات أسعار الصرف ، وحرية رأس المال واستقلال السياسة النقدية) . وكما أوضحنا سابقاً لا بد من التضحية بأحد أطراف الثلاثي المتقدم . إلا أن هذا يجب ألا يعني بأن عدم التوافق سيستمر طوال الوقت ، إذ عندما تكون الدورة الاقتصادية - محلياً - متوازية في اتجاهها ومراحلها مع الدورة الاقتصادية في الدول الأخرى ، فإن التفاوت في أسعار الفائدة يكون ضئيلاً ، وبذا تكون المشكلة قد حلت .

التغيرات الهيكلية

لقد تغيرت طبيعة القوى الاقتصادية في العالم خلال العقدين المتعاقبين على إنشاء نظام بريتون وودز ، بصورة تجعل من المتعذر قبول قاعدة الدولار وسعر صرفه الثابت . وكان من شأن هذه التغيرات التأثير على عملية تعديل ميزان المدفوعات . وتتمثل أهم هذه التغيرات في :

أ - ضعف مركز الدولار ، ولذا ، فقد انحدر من مركز الندرة والقوة الذي كان يتمتع بهما خلال الفترة ١٩٤٦ - ١٩٤٩ ، إلى مركز يتصف بزيادة مفردة في العرض خلال الفترة

١٩٥٨ - ١٩٧١ (١٩) . وذلك نتيجة العجز المستمر في ميزان المدفوعات الأمريكي خلال تلك الفترة . ويعكس الوضع الأخير هذا ، أموراً أخرى بالإضافة لسعر الدولار المبالغ فيه . فقد أصبح السوق الأمريكي في متناول المنتجين الأجانب . إذ زادت نسبة الواردات إلى الدخل القومي الأمريكي من ٢٪ إلى ٥٪ خلال فترة العشر سنوات المنتهية سنة ١٩٧٠ . ومن ناحية أخرى انخفضت الأهمية الاقتصادية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية نسبياً . فقد انخفض نصيبها من تجارة العالم من ٢٠٪ إلى ١٥٪ . كما انخفضت نسبة دخلها القومي إلى إجمالي الدخل القومي العالمي من ٥٢٪ ، بعد الحرب العالمية الثانية ، إلى ٤٠٪ قبل تخفيض الدولار سنة ١٩٧١ (٢٠) .

وتشير هذه الدلائل إلى أن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على الظروف الاقتصادية الدولية ، بالإضافة إلى قدرتها على تعديل ميزان مدفوعاتها والمساهمة في تعديل موازين مدفوعات الدول الأخرى قد تقلصت نسبياً .

ب - أن ظهور دول السوق الأوروبية المشتركة كوحدة اقتصادية ، بالإضافة إلى تصاعد قوة اليابان اقتصادياً أدّى إلى تغيير طبيعة الصورة الاقتصادية التي سادت عند إنشاء نظام بريتون وودز . ومن شأن هذا التطور التأثير على عملية التعديل . إذ لو خيرت دول السوق الأوروبية بين التضحية بمصالحها الوطنية في سبيل المصالح الدولية أو العكس ، لاعطت الأولوية لمصالحها الوطنية (٢١) . وعندما تكون العلاقات التجارية قائمة بين قارتين ، فإن التعديل بأسعار صرف ثابتة يكون أكثر بطئاً وأكثر تكلفة للطرفين .

(١٨) انظر : Friedman, M. and Heiler, W.W. Monetary VS. Fiscal Policy (New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1969).

(١٩) لقد بلغت قيمة التزامات الولايات المتحدة الأمريكية لدول العالم الأخرى في الربع الثالث من سنة ١٩٧١ ، ما يعادل ٤٥٣ بليون دولار تقريباً . بينما لم تتجاوز قيمة احتياطياتها الذهبية الرسمية ١٠٢ بليون دولار .

(٢٠) انظر IMF, International Financial Statistics (Washington, D.C., International Monetary Fund, 1971).

(٢١) لقد ضمت ألمانيا الغربية سنة ١٩٦٩ باستقرار سعر تعادل المارك لتعارض ثباته مع سياستها النقدية والمالية .

خاتمة

ان المناداة باصلاح النظام، لا تعني بالضرورة انتقاد نظام برتون وودز . فالنظام الذي انهار سنة ١٩٧١ قد اُبتعد كثيرا عن النظام الذي وضع في برتون وودز ، فيما يتعلق بالدور الخاص للدولار ، ودرجة ثبات اسعار الصرف وحرية حركة رأس المال . فالنظام كما كان سنة ١٩٧١ ، قد عكس نظرة معينة عن مستقبل اقتصاد العالم ، لم يعكسها النظام عندما وضع اصلا . انه عالم يتوقع ان توحده تزايد حجم المعاملات التجارية والاستثمار ، حيث تبكون السياسات الوطنية منسقة دوليا ، وحيث يعزز سلام العالم ووحدته السياسية الاتجاه المتزايد الى التعاون الاقتصادي .

ان هذه النظرة المتفائلة الى العالم هي التي بررت ثبات اسعار الصرف وحرية حركة رأس المال . وبدون ان نحكي بهذا الامل ، فقد ان الاوان لان نتبين بأن تحقيقه لا يخلو من صعوبات ، ولذا يتعين اجراء التغييرات المؤسسية اللازمة . وتتناول التغييرات - كما اوضحنا ، تلك التي تتطلبها التطورات الهيكلية والسياسات الوطنية وعيوب النظام .

هذا ويجدر بنا ان نشير الى الاجراءات التي قام بها مجلس محافظي صندوق النقد الدولي اثر ايقاف تحويل الدولار الى ذهب ، فسي ١٥ اغسطس سنة ١٩٧١ . لقد طلب مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي المنعقدة فسي سبتمبر سنة ١٩٧١ من المديرين التنفيذيين فسي الصندوق ، اعداد تقرير عن الاجراءات التي يجب

اتخاذها لاصلاح النظام . وقد تلا ذلك اقتراح بتكوين لجنة من مجلس المحافظين لبحث موضوع اصلاح النظام والامور المتصلة به . وقد ووفق على الاقتراح في يوليو سنة ١٩٧٢ ، ودعيت بلجنة العشرين .

وقد قدمت لجنة العشرين اول تقرير عس دراستها في سبتمبر سنة ١٩٧٢ . وقد اقترحت فيه النظر في ادخال تعديلات واضافات على النظام . يتمثل اهمها ، فيما يلي (٢٢) :

١ - جهاز سعر الصرف : بما في ذلك المؤشرات التي تبين متى يجب تغيير سعر التعادل ، ومسئولية دولتي العجز والفائض بالنسبة لتغيير سعر التعادل .

٢ - اعادة مبدأ التحويل ، والترتيبات المتعلقة بتسوية الاختلال بين الدول .

٣ - مركز الاصول الاحتياطية في النظام ، وعلى وجه الخصوص، مكانة ووظيفة احتياطيات الصرف الاجنبي والذهب وحقوق السحب الخاصة .

٤ - مشكلة حركة رأس المال المؤدية لعدم الاستقرار ، وما يمكن اجراؤه للتخفيف من حدة الضغط ، الذي يصاحبها ، على السوق .

٥ - امكانية اضافة بنود جديدة في اتفاقية الصندوق لتلبية الحاجات المتعلقة بالمدول المتخلفة .

وقد عقد العديد من الاجتماعات لدراسة مختلف المقترحات ، وتبادل وجهات النظر بصدها . الا انه لم يتوصل الى اتفاق نهائي بصدد الصورة الجديدة للنظام بعد .

قسم الاقتصاد - جامعة الكويت
اكتوبر ١٩٧٣

المراجع

- Albert, R.Z. «The Management of the Dollar in International Finance.» Princeton Studies in International Finance, No. 13. Princeton, N.J., 1964.
- Fleming, J.M. The International Monetary Fund, Its Form and Functions (Washington, D.C. : International Monetary Fund, 1964).
- Friedman, M. & Heller, W.W. Monetary vs. Fiscal Policy (New York: W.W. Norton & Co., Inc., 1969).
- Goldenweiser, E.A., & Bourneuf, A. «The Bretton Woods Agreements.» Federal Reserve Bulletin, Sept. 1944.
- Hansen, H.H. Business Cycles and National Income (New York: W.W. Norton & Co., Inc. 1964).
- Harrod, R. Reforming the World's Money (London: Macmillan & Co., Ltd., 1965).
- IMF International Financial Statistics (Washington, D.C. : International Monetary Fund, 1960-73).
- , International Monetary Fund Surveys.
- Johnson, H.G. The World Economy at the Crossroads (New York: Oxford University Press, Inc., 1965).
- Keynes, J.M. «Proposals by British Experts for an International Clearing Union.» Reproduced in Proceedings and Documents of the United Nations Monetary and Financial Conference, Vol. II (Washington, D.C.: US Government Printing Office, 1948), pp. 1548-73.
- Machlup, F. «Plans for Reform of the International Monetary System.» Princeton University Special Papers in International Economics, No. 3. Princeton, N.J., 1962.
- , «The Need for Monetary Reserves.» Princeton Reprints in International Finance, No. 5, Oct. 1966.
- Sctivosky, T. Money and the Balance of Payments (Chicago: Rand McNally & Co., 1969).
- Snider, D.A. Introduction to International Economics (Homewood, Ill. : Richard Irwin & Inc., 1971).
- Sodersten, B. International Economics (New York: Harper & Row, 1970).
- Tinbergen, J. Economic Policy : Principles and Design (Amsterdam : North-Holland Publishing Co., 1967).
- Triffin, R. Gold and the Dollar Crisis (New Haven; Conn: Yale University Press, 1966).
- , Our International Monetary System: Yesterday, Today & Tomorrow. (New York : Random House, Inc., 1968).
- , The World Money Maze (New Haven, Conn., Yale University Press, 1966).